مؤسسة علمية اسلامية

تحتفل بمرور عشرين عاماً على تأسيسها

تحتفل « لجنة التأليف والترجمة والنشر » بمرور عشرين عاماً على تأسيسها في شهر فبراير . ولذلك رأيت أن اتحدث الى حضرة العالم الجليل السيد احمد افندي أمين رئيس اللجنة عن تاريخها فتفضل وقابلني مساء امس الاثنين في دار اللجنة ودار بيننا حديث مسهب في هذا الشأن .

ومما يستحق التنويه أن هذه اللجنة تألفت بعامل الغيرة على الدين الاسلامي الحنيف وأن اعضاءها هم من حملة الشهادات العليا لان قانونها يحتم في العضو اما ان يكون حاملا شهادة عالمية او يصنع مؤلفاً يرضي اللجنة . ومما هو جدير بالذكر ان اعضاء اللجنة مسلمون جميعاً لانه لم يتقدم للانضمام اليها عضو مسيحي ولم تضم احداً منهم وهنا الخص من حديث الاستاذ احمد امين رئيس اللجنة ما يلي :

أثرت في نفوس فريق من طلبة مدرسة المعلمين العليا قراءة كتب المرحوم السيد عبد الرحمن الكواكبي وهي : « طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد » و « أم القرى » فاجتمعوا في عام ١٩١٥ وتذاكروا في عمل مفيد للاسلام والمسلمين وقد كانوا يلتهبون غيرة على اصلاح حالة المسلمين وزاد في غيرتهم اخبار الحرب البلقانية ففكروا ملياً في خير الوسائل الناجعة للنهوض بالمسلمين وكانوا يجتمعون في منازلهم وفي المساجد واحياناً في الصحراء منقبين عن خير وسيلة يسلكونها لتقديم خدمة للمسلمين ورفع شأنهم .

ولقد كانت النزعة الدينية تغلب على بعضهم كالاستاذ محمد احمد الغمراوي الذي كان يود حصر الاصلاح في المسائل الدينية ، كما أن النزعة الاجتماعية كان لها حظ عظيم في اساليب اصلاحهم وكان يود العمل في الاجتماع فريق كبير منهم الاستاذ محمد عبد الباري فهو مع احترامه للدين كان يود صبغ عمله بالاصلاح الاجتماعي .

وفي اجتماع لهم في زاوية القلي عزموا على تكوين لجان للقيام باعمال مختلفة فألفوا لجنة للتأليف وكان في مقدمة المؤيدين للفكرة حضرات الاساتذة محمد افندي خلاف واحمد افندي زكي ومحمد افندي فريد ابو حديد ومحمد افندي الغمراوي ومحمد افندي عبد الباري واحمد افندي الكرداني .

واتصلوا بعد ذلك بجمهور من طلبة مدرسة الحقوق وفي مقدمتهم الاساتذة محمد افندي صبري أبو علم ويوسف افندى الجندي وعندما تخرج هؤلاء واولئك في الحقوق والمعلمين العليا في عام ١٩١٤ رأوا ان ينجزوا وهم رجال ما فكروا فيه وهم طلبة واتصل بهم على أثر ذلك جمهور من الذين يميلون ميلهم ومن اولئك الاساتذة حسن مختار رسمي والشيخ احمد امين ومحمد كامل سليم وامين مرسي قنديل وعبد الحميد العبادي وعبد الحميد فهمي ومحمد افندي بدران وكان الامل يحدوهم الى نشر الثقافة وانشاء جمعية علمية وتمنوا ان تكون لهم مكتبة ومطبعة ومدرسة ومجلة وكتب في شتى العلوم تناسب مدارك الطلاب في مختلف درجاتهم العلمية وبالفعل عهدوا الى حضرتي الاستاذين احمد افندي الكرداني واحمد افندي زكي بوضع كتاب في الكيمياء وكلفوا الاستاذ محمد احمد الغمراوي تأليف كتاب في الطبيعة والاستاذين محمد افندي خلاف وعبد الحميد افندي العبادي وضع كتاب في الحساب .

وكان حضراتهم اذ ذاك لا مال عندهم وانما دفعتهم حرارة الشباب والغيرة العلمية والدينية الى المضي في عملهم الجليل بحدوهم الاخلاص والعزيمة الفتية الى العمل وعهدوا الى الاستاذ حسن مختار رسمي في وضع قانون اللجنة وسموها لجنة التأليف والترجمة والنشر .

ولقد كان كثير من اعضاء اللجنة اذ ذاك مدرسين في المدرسة الاعدادية بالعباسية ولذلك اجتمعوا فيها في سنة ١٩١٥ فناقشوا مواد القانون وعدلوا فيه ما رأوا لزوم تعديله وادخلوا عليه ما رأوا ادخاله عليه وانتخبوا الاعضاء على اساسه وقرروا ان يدفع كل عضو عشرة قروش شهرياً ثم قرروا بعد ذلك جعل المال مساهمة وحددوا ثمن كل سهم بجنيه على ان يترك لكل عضو مطلق الحرية في شراء ما شاء من الاسهم وان تدفع اثمانها مقسطة ولم يتجاوز عدد الاعضاء خمسة عشر عضوا .

وكان باكورة مطبوعات اللجنة كتاب الكيمياء في جزئين فاستأجروا شقة في منزل احدهم الاستاذ احمد زكي وكانوا يجتمعون

فيها ليلاً ونهاراً اجتماعات طويلة يتناقشون في موضوعات الكتاب مناقشة حرة وبعد ذلك قدموه للطبع ولم تكن ماليتهم تساعدهم على انجاز طبعه فافترضوا من احد زملائهم ما مكنهم من انجاز طبعه ولم تساعدهم حالتهم المالية على استئجار مكان خاص فكانوا يجتمعون في قهوات قليلة الرواد، ولما انشئت نقابة المعلمين تفاوض معها الاعضاء في الاجتماع في دارها فسمحت لهم بذلك، وكانت قبل ذلك تعقد اجتماعاتها العمومية في بعض المدارس الاهلية في كل عام، وعلى أثر ذلك اخذت اللجنة تنمو متدرجة تدرجاً طبيعياً فبعد ما كان كل مؤلف يتولى خزن كتابه في داره وبيعه على نفقته وتقديم حساب عنه للجنة لعدم وجود مكان لها يتسع لذلك اتفقت مع بعض المكاتب على ان تتولى ذلك مقابل فوائد ممتازة في تخفيض اثمان المطبوعات لها، ثم انشأت مكاناً خاصاً لها ومخزناً لمطبوعاتها ودفاتر منظمة تنظيماً حديثاً.

ولقد عرف الجمهور في هذه المدة للجنة منزلتها وفضلها، وقيمة ما تطبعه من الكتب، فأقبل على مطبوعاتها ومنحها ثقته، عهد فيها التدقيق وجعل كتبها متحلية بالامانة العلمية وذلك لانها لم تأذن بطبع كتاب الا بعد تأليف لجنة اختصاصية لفحصه، وهي تعني بتقديم مؤلفات مستوفية شروط الثقافة، وتنفق عليها عن سعة ولا تبالي بما يساور بعض النفوس من الحرص على المادة ومراعاة اذواق واهواء الجماهير في ما ليس من العلم حتى أن رجال العلم صاروا يثقون بكل كتاب وضع عليه اسم اللجنة.

هذا ويحق للجنة الآن وقد سلخت عشرين عاما ان تفخر لان اعوامها زادتها مدة وثقة في الوقت الذي تعود الناس ان يتخوفوا على كل مشروع مفيد لأنهم عهدوا الحبوط يتسرب الى كثير من المشروعات التي تقوم بها الجماعات والافراد ولقد ضمت الى جسمها الفني نخبة من صفوة رجال العلم في مصر يبلغ عددهم نحو سبعين واخرجت للقراء نحو سبعين كتاباً علمياً ومدرسياً وكلها من خيرة الكتب في تغذية الثقافة العربية بالعلوم التالدة والطريفة في مراحل الحياة المدرسية.

ولقد جعلت مبدأها ان لا تدخل في المجادلات السياسية أو الدينية بل انصرفت لنشر الثقافة عالماً منها بأن ذلك هو خير خدمة تؤديها للبلاد فترقى بها الامة وخير عرض يوصلها الى مقصدها السامي.

ومن هذا يتبين ان معظم الامال التي كان يؤملها حضرات مؤسسي اللجنة في عام ١٩١٤ قد تحققت وصارت حقيقة ملموسة

ولا تزال الآمال معقودة على السير باللجنة في طريق الكمال تبعاً لسنن الارتقاء والنمو في تدعيم الاعمال وها هي قد صارت تملك مطبوعات كثيرة وصارت لها مجلة اسبوعية وستنشيء مطبعة في عهد قريب ان شاء الله فنتمنى للجنة اطراد التقدم في مشروعها العظيم الذي عرفت الحكومة لها فضلها فيه فمنحتها اعانة مالية لا بأس بها ونرجو أن تزيدها الحكومة رعاية حتى تقوى على أكثر مما نهضت به مما يجعل كل عربي ومصري وشرقي يفاخر بها ويرجو لها الفوز والفلاح.

محيي الدين رضا
(الجامعة الاسلامية)

ديوان زكي مبارك

تحت هذا العنوان، نشرت مجلة « السلام » الغراء مقالا بامضاء الاديب عبد الله كنون الحسني، ساق الكاتب كلامه أولا. نحو صاحب الديوان فعدد شيئاً من آثاره الادبية والعلميه، ثم ذيل مقاله بايراد اغلاط أو تراكيب غير صحيحة فصيحة عثر عليها اثناء نظرته الوجيزة التي القاها على الديوان.

فليسمح لي الاستاذ ان أنا صارحته بحياده عن جادة الصواب فيما توهمه غلطاً أو غير فصيح، يقول صاحب المقال: ان (لو) في بيت:

« وقد أصبحت لا تسلو ☆ فلو أصبحت لا تصبو »

حذف جوابها وهذا غلط.

فهذا يخالف ما هو مسطر في كتب النحو من أن لو مختلف في ايراد جوابها، فقد ذهب جماعة من النحويين في طليعتهم ابن الضائع، وابن هشام، الى أن لو قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب، وبعضهم يذهب الى وجوب ذكر جوابها ان تضمنت معنى الشرط، ولنفرض أن ذلك واجب، الا أنهم قالوا انه يجوز حذف جوابها إن علم مضمونه، بل قد يكون حذفه من المحسنات في بعض